الوضع القانوني في سلطة الاحتلال

المحامي ناظم الدراجي

مما لا يخفى على الجميع ان وجود القوات الامريكية والقوات المتحالفة معها في العراق هي قوات احتلال وهذا ما اكده قرار مجلس الامن وان وجود هذه القوات على الارض العراقية وفي هذه المرحلة بالذات ينبغي دراسة وضعها القانوني وشرعيتها وموقف القانون الدولي منها ولأهمية موضوع الاحتلال على المستوى الانساني فإن القانون الدولي قد وضع قوانين خاصة لمعالجة الجوانب القانونية لتصرفات واعمال دولة الاحتلال يفترض عدم المساس بها او تجاوزها ورسمت هذه القوانين الطريقة الصحيحة للعلاقة بين دولة الاحتلال والدولة المحتلة مستندة في اول مبادئها الى احترامها لحقوق المواطن في البلد المحتل وبيان الحقوق التي يتمتع بها.

ولكوننا في هذه الفترة نعيش مرحلة صعبة اختلطت فيها الاوراق وكثرت فيها العمليات الارهابية بالاضافة الى ما نشاهده من تجاوزات للقوات الامريكية للمواطن العراقي يقابلها المرسوم الذي اصدرته قوات الاحتلال والمتضمن تمتع الجندي الامريكي بالحصانة القانونية من جراء الاعمال التي يقوم بها وعدم مثوله امام القضاء ومهما اقترف من اعمال فأصبح المواطن في دوامة من هذا الوضع. وعليه فالواجب القانوني والانساني يحتم على المختصين والمسؤولين تذكير سلطات الاحتلال بهذه الامور وعدم السكوت عنها ومناقشتها معهم ووضع حد لها وان يكون الحفاظ على حياة العراقيين وسلامتهم من اهم الجوانب الاساسية ولها الاولوية والاهتمام عند مناقشة اي موضوع مبتعدين عن المجاملة وجبر الخواطر. ومن المواضيع القانونية الواجب توضيحها في هذا المجال هو تعريف الاحتلال والمبادئ الاساسية التي تحكم قوة محاربة لإقليم ما وحقوق وواجبات سلطة الاحتلال بصفتها القائمة بإدارة الارض وكذلك القوانين والنظام القضائي للارض المحتلة.

فتعريف الاحتلال نصت عليه المادة (42) من لائحة لاهاي عام 1907 بالنص (تعتبر ارض الدولة محتلة حين تكون تحت السلطة الفعلية لجيش العدو ولا يشمل الاحتلال سوى الاراضي التي يمكن ان تمارس فيها هذه السلطة بعد قيامها).

وعلى هذا النحو فإن قواعد القانون الدولي هي التي يجب ان تطبق على الارض المحتلة وتطبق كذلك حتى عندما لا تواجه بمقاومة مسلحة اما المبادئ الاساسية التي تحكم احتلال قوة محاربة لإقليم ما فقد عالجتها المادة (43) من لائحة لاهاي التي تنص (اذا انتقلت سلطة القوة الشرعية بصورة فعلية الى يد قوة الاحتلال يتعين على هذه الاخيرة قدر الامكان تحقيق الامن والنظام العام وضمانه مع احترام القوانين السارية في البلاد الا في حالات الضرورة القصوى التي تحول دون ذلك).

وهناك اربعة مبادئ اساسية تحكم الاحتلال الحربي هي:

1. لا تكتسب قوة الاحتلال اي سيادة على الارض.
2. الاحتلال حالة مؤقتة بحكم التعريف.
3. تعد حقوق قوة الاحتلال في الارض مجرد حقوق انتقالية يصاحبها التزام يطغى على ما عداه باحترام القوانين القائمة وقواعد الادارة.
4. يتعين على قوة الاحتلال في ممارسة سلطاتها ان تضع في الاعتبار المصلحتين المتعارضتين التاليتين وهما:
   أ. الضرورة العسكرية.
   ب. مصالح السكان.

اما واجبات سلطة الاحتلال تجاه ابناء البلد المحتل فقد بينتها كل من لائحة لاهاي واتفاقية جنيف الرابعة التي تكمل لائحة لاهاي وهي:

1. تجميع الجرحى والمرضى والغرقى وتقديم الرعاية لهم دون تمييز وبغض النظر عن الطرف الذي ينتمون اليه.
2. معاملة الاشخاص الموجودين تحت سيطرتها معاملة انسانية.
3. عدم ارغام الاشخاص المحميين على الخدمة في قواتها المسلحة.
4. ضمان الامدادات الغذائية والطبية للسكان.
5. السماح لجمعية الصليب الاحمر الدولية والهلال الاحمر بمواصلة انشطتها بما يتفق مع مبادئ القوانين الدولية.
6. احترام الملكية الثقافية.

كما نصت لائحة لاهاي على الاحتفاظ بالقوانين السارية للبلد المحتل ما لم تحل دون ذلك ضرورة قصوى وبموجب المادة (64) من اتفاقية جنيف الرابعة فليس لقوة الاحتلال سلطة تشريعية لتغيير القوانين وان كان يحق لها وضع هذه القوانين جانباً او تعديلها كما توجد استثناءات اضافية مثل تعليق القوانين ذات الصلة بالحياة السياسية لفترة استمرار الاحتلال.

وعليه فإن ما ذكر اعلاه هو اختصار للموضوع وينبغي على المختصين التوسع في كل نقطة من نقاطه ومناقشتها لأهميتها كونها تتعلق بالوضع العراقي الحالي ويعيشها ميدانياً المواطن العراقي..

هل من تزاوج بين شبكات إرهاب الإسلام السياسي الدولية المتطرفة وقوى التخريب المحلية في العراق؟

كاظم حبيب

قبل وقوع جرائم الحادي عشر من أيلول 2001 كان أسامة بن لادن يسعى إلى نشر خلايا تنظيمه السياسي شبه العسكري في مختلف البلدان الإسلامية والأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية. وكان قد نجح في تشكيل مجموعة من الخلايا المتحركة في أوروبا مستفيداً من وجود اللاجئين والمقيمين العرب فيها وحرية حركة الأجانب وتشكيل التنظيمات غير الحكومية التي تختفي وراء سترها تلك المجموعات الخلوية الصغيرة. وكانت هذه الخلايا تضم عدداً من الأفراد المسلمين من بلد واحد في الغالب الأعم لتنظم عمليات إرهابية في الوقت الذي تدعى له في الدول الأوروبية أو في الولايات المتحدة الأمريكية. وغالبية عناصر التنظيم التنفيذية تتكون من الشباب الذي يجمع في تفكيره ومواقفه بين الحقد والكراهية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية والحقد المتفاقم على إسرائيل والسعودية والعديد من النظم الحاكمة في الدول العربية، بسبب ما يجري في فلسطين من تجاوزات على حقوق الإنسان وحق الشعب الفلسطيني، من جهة، وبين الإيمانية العالية بأن ما يقومون به يعتبر واجباً جهادياً دينياً مقدساً يضمن لمن ينجز عملاً من تلك الأعمال الإرهابية، سواء مات في العمليات التي يقوم بها او بقي على قيد الحياة، له موقع في الجنة. وكلما استطاع قتل المزيد من البشر كلما كان الثواب كبيراً وعلى قدر مشقته!

وجه أسامة بن لادن جهداً خاصاً لبناء خلايا سياسية شبه عسكرية أخرى في بلدان جنوب شرقي آسيا ودول الشرق الأوسط تبلورت مهمتها في كسب المزيد من الشباب الى جانب نشاطها مستخدمة الصراع العربي الإسرائيلي أساساً لإعلامها ودعايتها اليومية. ووجه جزءاً مهماً من هذا النشاط صوب العراق وبعض الدول المجاورة، باعتبارها المنطقة التي يتصاعد فيها الصراع مع الولايات المتحدة، وبسبب الحصار الاقتصادي الذي كان يتعرض له الشعب العراقي واحتمال شن الولايات المتحدة الحرب على النظام العراقي واستهدافها السيطرة على منطقة الشرق الأوسط. وتمكن من تكوين مجموعة خلايا شبه عسكرية في كل من اليمن والسعودية ومصر ولبنان والأردن وسوريا وإيران والعراق، إضافة إلى باكستان حيث يمتلك اليوم قاعدة جماهيرية واسعة نسبياً. وساهمت اموال ومدارس السعودية الدينية على ترويج المذهب الوهابي (الحنبلي) الأكثر تشدداً وتطرفاً. ولم يكن غضب هذه الجماعات موجهاً على الولايات المتحدة وإسرائيل وبعض الحكومات العربية فحسب، بل كان ولا يزال موجهاً ضد أتباع المذهب الشيعي والمذهب الحنفي وبقية المذاهب الدينية في الإسلام.

وفي العراق تمكن بن لادن من كسب مجموعة مهمة من الأكراد العراقيين ومن أبناء بقية مناطق كردستان إلى حركته وقام بتدريبهم سياسياً ودينياً وعسكرياً في أفغانستان وعلى استخدام مختلف الأسلحة وإعداد المتفجرات والقنابل المختلفة. وقد زرع في نفوس هؤلاء الحقد والكراهية الشديدة للغرب وللولايات المتحدة الأمريكية ولليهود بصدد العلاقة بين أتباع الديانات السماوية. ولا شك في أن لهم عداوة خاصة مع الحكام السعوديين تنطلق من قناعتهم بأنهم يمارسون المذهب الوهابي بشكل خاطئ ومضر ويسمحون للإدارة الأمريكية بالسيطرة على المملكة وثروتها. بدأت هذه الجماعة المرتبطة بأسامة بن لادن نشاطها في كردستان قبل 11 أيلول 2001 بعد أن منحت لنفسها اسم "جند الإسلام". وبدأت بتدبير الاغتيالات، ومنها اغتيال السيد فرانسو حريري في أربيل أو الهجوم على دار السيد برهم صالح رئيس وزراء حكومة السليمانية، وغيرها من العمليات في محاولة لبث وتعميق الخلاف وإثارة النزاع بين الحزبين اللذين تصارعا وتنازعا طويلاً، ومن أجل كسب المريدين لهم ممن أبدوا عدم ارتياحهم من أوضاع المنطقة. لقد أبدى أسامة بن لادن اهتماماً خاصاً بمجموعة جند الإسلام لعدة أسباب مهمة، وهي:

1. وجود هذه المجموعة المدربة جيداً في منطقة حساسة تقع على الحدود الإيرانية العراقية وعلى مقربة من أفغانستان، حيث كانت الأخيرة مركز قيادته.
2. يمتلك العراق موقعاً حيوياً وحساساً في منطقة الخليج والشرق الأوسط. وهو يعتقد بأن من يسيطر على العراق يستطيع التغلغل إلى الدول الأخرى في المنطقة.
3. احتمال قيام الولايات المتحدة بشن الحرب على العراق في أعقاب صدور القانون الذي أطلق عليه "قانون تحرير العراق" من قبل الكونغرس الأمريكي في عام 1998، وبالتالي يتوقع أن تجري معارك دامية في هذه المنطقة سيكون للقاعدة فرصة المشاركة فيها.
4. مواجهة التحالف الذي نشأ بين أغلبية الأحزاب الكردية والإدارة الأمريكية بشأن الموقف من النظام العراقي والعمل على إسقاطه وبالتالي يراد إشاعة الفوضى في كردستان العراق والتشويش على ذلك التحالف.
5. أشاع الحصار الاقتصادي الطويل الأمد الذي تعرض له الشعب العراقي من جراء سياسة الولايات المتحدة الكراهية لها في العالمين العربي والإسلامي وفي العراق أيضاً. وبالتالي هناك استعدادات أولية للحصول على عناصر عراقية تنضوي تحت لواء تنظيم القاعدة وتؤيد وتساهم في نشاطاته.

لم يجد أسامة بن لادن ولا صدام حسين ضرورة خوض الصراع بينهما، ولاسيما أن تصريحات أسامة بن لادن بعد أحداث 11 أيلول 2001 جاءت مساندة للنظام العراقي باعتباره يكافح "ضد هيمنة الولايات المتحدة"!.

عندما بدأت فعاليات جند الإسلام في كردستان العراق سعت أجهزة الأمن البعثية للحصول على معلومات كافية عن هذه الجماعة التي كانت تقبع في جبال كردستان وعلى الحدود العراقية- الإيرانية وتنطلق منها للاعتداء على سكان كردستان العراق وعلى الأحزاب الحاكمة فيها. كانت هذه الجماعة تحصل على دعم مباشر من جماعة القاعدة في أفغانستان، ومساعدات من بعض القوى المحافظة والمتشددة في إيران وتركيا. وانطلاقاً من قاعدة "عدو عدوك صديقي" انطلق النظام العراقي للتحري عن علاقة مناسبة مع جند أو أنصار الإسلام لتحل محله في عمليات التفجيرات والاغتيالات لإشاعة الفوضى وعدم الاستقرار في كردستان، خاصة وأن قوى الأمن العراقي بدأت تواجه مصاعب غير قليلة للقيام بمثل تلك العمليات في كردستان العراق. وعلى هذا الأساس وجد نظام البعث إمكانية إقامة علاقات غير مباشرة من خلال أجهزة الأمن بصورة غير رسمية مع جماعة جند الاسلام ليدفع بها للقيام بتلك العمليات بدلاً عن النظام العراقي. وألزم النظام نفسه، كما يبدو، بتقديم الدعم غير المباشر إلى هذه الجماعة من خلال:

- تأمين حصولها على الأسلحة والعتاد والمتفجرات بشكل غير مباشر، سواء عبر أجهزة الأمن او عبر المهربين العاملين على الحدود الإيرانية- العراقية.
- تأمين الدعم المالي لها.
- توفير بعض المعلومات الاستخبارتية لصالح تنفيذ العمليات المنشودة.
- الابتعاد عن القيام بعمليات عسكرية في القسم العربي من العراق وتركيز النشاط في كردستان العراق.
- توفير الحماية للعناصر التي تنفذ تلك العمليات بانتقالها إلى القسم العربي من العراق.

وقد نفذت جماعة جند الإسلام العديد من العمليات العسكرية المناهضة للسلطة الكردية في كل من السليمانية وأربيل. واستمرت العلاقة غير المباشرة مع جماعات من الأمن البعثي العراقي وفدائيي صدام حسين حتى بعد سقوط النظام واحتلال العراق.

في أعقاب سقوط النظام نشأ فراغ سياسي وإداري وحدودي كبير جداً إضافة إلى انتشار مظاهر الفساد والرشوة بين موظفي الدولة حيث سمح ذلك بدخول عدد كبير من مواطني الدول العربية إلى العراق دون صعوبات تذكر. وتسنى لأسامة بن لادن أن يشكل تنظيماً جديداً في المنطقة العربية وبدعم مباشر من جند الإسلام في المنطقة الكردية. كان التسلل يتم عبر الحدود السورية- العراقية والأردنية- العراقية والسعودية- العراقية، إضافة إلى تسلل عبر كل من إيران وتركيا إلى العراق. ولم يكن المتسللون من أبناء سوريا والأردن والسعودية فحسب، بل كانوا أيضاً من أبناء اليمن وفلسطين ولبنان ومصر ممن كانوا قد عملوا في العراق ويمتلكون معلومات غير قليلة عنه. ولم تكن عمليات التسلل بعلم حكومات هذه البلدان، رغم وجود أجنحة ترى من المناسب حصول مثل ذلك التسلل لإشاعة التعقيدات في وضع الولايات المتحدة في العراق.

وفي لبنان بالذات بدأت عمليات التنسيق لبناء علاقات جديدة إضافة إلى العلاقات القديمة، خاصة وأن لبنان أصبح مرتعاً مهماً لمناهضة الاحتلال في العراق باسم القومية والإسلام السياسي ومن أتباع القوى القومية الشوفينية والقوى البعثية من أتباع تنظيم صدام حسين على الصعيد العربية. وفي إطار إمكانيات الاتصال الحديثة لم يعد صعباً تدبير أمر تلك العلاقات الخيطية التي يراد إقامتها من أجل تنفيذ عمليات عسكرية إرهابية في العراق. وكان الانتقال إلى العراق هو الأمر المطلوب، أما موضوع الأسلحة والعتاد ومواد التفجير فلم تكن تشكل عقبة في طريق القيام بالعمليات، إذ أن البعث كان ولا يزال يمتلك الكثير منها والمخبأة في مواقع مختلفة من العراق. فهم الذين يعدون السيارات المفخخة والأحزمة والمدافع التي توضع في البساتين الكثيفة والقنابل، في حين يأتي الآخرون وفق مواعيد محددة يتسلمون تلك المواد ليفجروها في الموقع الذي يتم الاتفاق عليها، لتصعد بعدها روح المجاني إلى السماء كما وعدهم بن لادن!، آخذاً معه عشرات بل مئات الضحايا الأبرياء من نساء ورجال وأطفال وأضعاف ذلك من الجرحى والمعوقين.

لا شك في أن جماعة جند الإسلام الذين أصبحوا الآن أنصار الإسلام هم الذين يشاركون أيضاً في عمليات التحضير للمتفجرات أو للمشاركة في التفجير الفعلي لها.

لا يمكن الكشف عن هذه العمليات المنفذة بعناية والسرية للغاية، خاصة وأن كل خلية لا تعرف بالخلية الأخرى، كما لا تعرف الأشخاص الذين يسلمونها المتفجرات، إذ أنهم يأتون وفق مواعيد لتسلمها دون أن يتكرر الموعد في المكان والزمان.

والكشف عن هذه الخلايا المتحركة بعناية غير مستحيل طبعاً، إذ أن من يحضر لهذه العمليات أو من يمارسها لا بد أن يرتكب أخطاء يمكنها أن تكشف عنه وتوصل المحققين إليها. ولكن لا يمكن الانتظار إلى حين الكشف عن هذه العصابات المتعطشة للدماء. ولكن العملية كلها بحاجة إلى تنظيم على مستويات عدة، وهي:

- تشكيل غرفة عمل خاصة من قبل العراقيين في بغداد لتأخذ على عاتقها التفكير بالإجراءات الواجب اتخاذها لمواجهة قوى الإرهاب الدولي العاملة في الداخل والخارج.
- فتح أرشيف حول جماعات النشاط الإرهابي الدولي ولتلك القوى التخريبية المحلية من أعضاء ومؤيدي حزب البعث الذين كانوا يعملون في أجهزة الأمن وفدائيي صدام حسين والحرس الجمهوري وفق الأسس العلمية الحديثة، إضافة إلى تدريب كادر بدورات سريعة وكثيفة لهذا الغرض.
- العمل من أجل معرفة تلك العناصر التي دربها النظام على بناء القنابل والمتفجرات والمتخصصة بالعمليات الإرهابية التي لا يعرف مكانها في الوقت الحاضر، إذ يمكن أن تكون متورطة بمثل هذه العمليات أو التحضير لها.
- التعاون مع المؤسسات الدولية المسؤولة عن ملاحقة قوى الإرهاب الدولي للحصول على المعرفة بها والخبرة حول نشاطاتها وأساليبها وطرق ملاحقتها.
- لا يمكن أن يتحقق أي نصر على هذه الجماعات الإرهابية ما لم يتم التعاون الكثيف والمستمر بين جماعات غير قليلة من العراقيات والعراقيين والمجموعات الخاصة بالمطاردة والتحقيق. فمثل هذا التعاون يمكن أن إن جرى التحري الجيد عن العناصر القادرة فعلاً على أداء مثل هذه المهمة.
- غلغلة العديد من المسلمين الواعين والمدركين للمآسي التي ترتكب باسمهم في صفوف المجموعات المعادية للتعرف على نوايا هذه القوى العدوانية في العراق.
- إن المهمة المباشرة ترتبط ليس في اكتشاف المنفذين، وهي مهمة جداً، فحسب، بل وفي الوصول إلى الينابيع التي تغذي هذه القوى والتي لم تعد موجودة في أفغانستان فحسب، بل في العديد من الدول العربية التي تسمح أوضاعها بوجود نشاط لهذه القوى التي تعمل في إطار القوى المعتدلة لتتخذ منها ستاراً الحماية نفسها، في حين تقوم بتدبير هذه العمليات والتنسيق في ما بين القوى. ويبدو لي أن هناك وجوداً فعلياً لهذه القوى في كل من لبنان وسوريا والعراق وإيران والأردن، إضافة إلى باكستان التي أصبحت المقر الثاني لابن لادن.
- استخدام عملية تمشيط للمناطق التي يشك في وجود بعض الإرهابيين من قبل قوات الشرطة العراقية مع دعم الطائرات السمتية لهذه التفتيش.
- وعلينا أن ندرك بأن القوى الإرهابية لا تتورع عن استخدام بيوت العبادة لأغراضها الإرهابية، سواء بإخفاء الإرهابيين أو إخفاء الأسلحة والتفجرات، لهذا يفترض أن ننتبه إلى حساسية القضية، والعمل على أن يأخذ العراقيون على عاتقهم تفتيش هذه المواقع التي استخدمها صدام حسين أيضاً لإغراضه المعروفة. إن محاولة تأجيج الرأي العام العراقي ضد تفتيش بعض الجوامع ينبغي أن لا يثني القوات المحلية عن ذلك، بل لا بد عند القيام به احترام بيوت العبادة في طريقة التفتيش. ولا شك في وجود من يساند هذه العمليات حتى بين أئمة الجوامع، إذ أنهم قبل ذلك ساندوا الطاغية صدام حسين أيضاً.
- من المفيد الإشارة إلى أن الإرهابيين القادمين من الخارج يتعاونون تعاوناً وثيقاً مع مجموعات من البعثيين في فرق فدائيي صدام حسين والأمن الداخلي السابق ومع بعض أفراد الحرس الجمهوري في تأمين السلاح أو المتفجرات والسيارات وما إلى ذلك لهذا لا يجوز غض النظر وكأن هذه العمليات تقوم بها جماعات القاعدة وتنظيماتها الفرعية في العراق.
- ومن الملاحظ استفادة قوى القاعدة من العراقيين العرب والكرد ومن العرب في البلدان الأخرى المقيمين في أوروبا أو الولايات المتحدة بإرسالهم إلى العراق لتنفيذ بعض العمليات.
- إن ما يجري في العراق يعتبر معركة أساسية لقوى القاعدة وتنظيماتها الفرعية ضد الولايات المتحدة الأمريكية وضد من يطلقون عليهم بالقوى المتعاونة معها. ولهذا يمكن أن تكون هناك عمليات إجرامية كبيرة قادمة تمت التهيئة لها ولكن تنفذ في مناسبات معينة لإشاعة الفوضى وإخماد روح الحماس الشعبي في العراق من بعض الإنجازات التي تحققت ومنها مثلاً الإقرار قانون إدارة الدولة العراقية في الفترة الانتقالية، أو عندما تكون هناك تجمعات بشرية كبيرة كما العديد من المدن العراقية وخاصة النجف وكربلاء والكاظمية.
- إن الواقع العراقي لا يستوجب نشاطاً استعراضياً، بل يتطلب جهداً هادئاً وواعياً لما ينتظر العراق خلال الأشهر القادمة وأهمية تعبئة الشعب كله لهذه المهمة. وعلينا أن ندرك بأن المناطق المليئة بالبساتين هي من المواقع المهمة لاختباء الإرهابيين، خاصة وأن البعث قد أنجز الكثير من المهمات التحضيرية قبل سقوط النظام لبناء مواقع له في حالة سقوط النظام أو في حالة نشوء أوضاع استثنائية.
- إن أكثر نقاط الضعف الراهنة في الواقع العراقي تتمثل في عدة نقاط، وهي:

1. انتشار الفساد في البلاد وقبول العاملين في العديد من الأجهزة للرشوة، بما في ذلك مناطق الحدود العراقية والعاملين في التهريب.
2. البطالة الواسعة التي تعاني منها البلاد، ومنها تنشأ حاجة الناس إلى قبول البعض من هؤلاء الأموال لقاء أعمال إرهابية يمكن الإفلات منها بسبب الفوضى السائدة.
3. وجود الملف الأمني بالكامل بيد سلطة الاحتلال الأمريكية، وضعف التعاون والتنسيق، كما يبدو لي، مع القوات العراقية التي كان الأجدر بها أخذ المهمة مباشرة وتنظيم التعاون مع الآخرين.
4. الطريقة غير الفعالة التي تمارسها قوات الاحتلال في التعامل مع الناس، كما تشير إلى ذلك أغلب التقارير الدولية والمحلية، التي تثير غضب السكان وتدفع بالتستر على أفعال هذه القوى التخريبية.
5. عدم تزويد القوات العراقية المسؤولة عن هذا المجال بما يكفي من المعدات والأجهزة والتقنيات الحديثة التي تساعدهم على إنجاز مهماتهم. وربما ضعف الثقة يلعب دوراً مهماً في هذا المجال، ولكن لا بد من معالجة هذا الموقف أيضاً، إذ أنه في حالة استمراره يضعف قدرة الشرطة العراقية الجديدة على مواجهة ومكافحة الإرهاب.
6. التجمعات البشرية الكبيرة التي تقدم مساعدة مجانية لهذه القوى في الوصول إلى مواقع مهمة وقتل مثل هذه الأعداد الكبيرة من البشر دفعة واحدة.

لن تكون الفترة القادمة أكثر هدوءاً للشعب العراقي ما لم تتخذ الكثير من الإجراءات الأمنية الضرورية دون المساس الفعلي بحرية الناس، والتي لم تتخذ حتى الآن.

فالعمليات الإجرامية التي وقعت في كل من بغداد وأربيل والسليمانية وكركوك والإسكندرية والمحمودية وكربلاء والكاظمية وغيرها لن تتوقف ما لم يبذل الجميع الجهود الكبيرة والمكثفة والدؤوبة لمواجهة ذلك، وما لم يتم وضع حد والسعي من خلال الإقناع السياسي لأولئك الذين يدعون بأن كل هذه الجرائم البشعة التي ترتكب بحق الشعب العراقي تقع في خانة ما يسمى بالمقاومة الشعبية لقوات الاحتلال! إنهم بذلك يساهمون في تشجيع الإرهاب في العراق وفي زيادة نزيف دم العراقيات والعراقيين.

ولن يكونوا الا ضحاياه في المستقبل أيضاً.

العلاقة بين امن الدولة والتدهور البيئي في الوطن العربي

أ.د المهندس حيدر كمونة
جامعة بغداد

البيئة هي المحيط الذي يعيش فيه الانسان، او هي كل ما يحيط بالانسان من ماء وهواء ونبات وحيوان.. الخ والتي يتفاعل معها ويتأثر بها ويؤثر بها. هي ايضاً المجتمع الذي يحيط بالانسان والذي يعيش فيه والمسماة بالبيئة الاجتماعية. وكذلك هي الشكل التخطيطي والعمراني الذي يقابل الانسان اينما ذهب والمسماة بالبيئة العمرانية.

فالبيئة اذن هي التربة او الارض التي يعيش عليها الانسان والماء الذي يشربه، والهواء الذي يتنفسه، هي النباتات التي يتناول بعضها الانسان والحيوان كغذاء، وهي المجتمع المحيط به، هي النواحي العمرانية والخضرية. كل هذه العناصر التي ذكرناها هي التي تشكل في النهاية بمجموعها ما نسميه البيئة.

ومن هنا فإن مفهوم التدهور البيئي؛ (اذا ما حصل) هو تعريض جميع هذه العناصر لخطر الزوال، او التلوث. وبالتالي امن الدولة المعنية للخطر.. لماذا؟ لأن جميع هذه العناصر التي ذكرناها هي التي تمثل الركائز الاساسية لهيكلية اي دولة.

وان مفهوم كلمة امن، يعني الحماية، الحفاظ من الضياع، الصيانة.. الخ.

وبالتالي فإن مفهوم الامن البيئي يعني الحفاظ على جميع هذه الركائز التي ذكرناها من التدهور او التلوث، ولكن كيف يتعرض امن دولة ما الى الخطر في حالة حصول تدهور بيئي؟

لنأخذ مثلاً محدداً على التدهور الذي قد يصيب البيئة الحضرية في المدينة، وهو الخلط في استعمالات الارض، وذلك من خلال تغيير استعمالات الارض للشوارع السكنية، الى تجارية، كما هو حاصل في الكثرية المدن العراقية، ولنتعرف عن الاضرار البيئية الناتجة عن ذلك هي:

- تلوث الهواء.
- التلوث البصري.
- التلوث الضجيجي.
- اضرار بيئية اجتماعية. وهذا يشتمل على انعدام الخصوصية والجريمة، ويلاحظ من هذا ان واحدة من الآثار البيئية نتجت عن تغيير الارض هو تفشي ظاهرة الجريمة. وهذه الظاهرة في اي مجتمع هي دليل على حصول اختلال امني، مما يؤدي الى اختلال في التركيبة الداخلية للمجتمع، وتدهور في قيمه وعاداته، وبالتالي يعرض امن الدولة بأكمله للخطر.

بالامكان توضيح العلاقة بين المخاطر التي تتعرض لها البيئة وبين الامن الداخلي للدول وذلك من خلال المثال الآتي:

تعد المياه احد المصادر الطبيعية المهمة التي تتوقف عليها حياة البشر، على نحو مباشر او غير مباشر. اي ان المياه هي واحدة من الثروات البيئية الطبيعية المهمة لأية دولة.

ان استعمالات المياه عديدة ومتنوعة ومنها:

- استعمال المياه للشرب.
- ري الاراضي الزراعية.
- تدخل في جميع الاستعمالات السكنية.
- تستعمل لتوليد الطاقة الكهربائية.
- تستعمل في المصانع، كعنصر داخل في الصناعة، او عنصر محرك لتشغيل الاجهزة الميكانيكية.
- تستعمل كواسطة للنقل.

اذا نظرنا الى الفقرات اعلاه لوجدنا انها تشتمل على انشطة اساسية من انشطة البشر.

اي انها تشكل اعمدة اساسية من الاعمدة التي ترتكز عليها الدولة. وبالتالي فإن تعريض هذا المصدر الحيوي والمهم للخطر عن طريق (التلوث او الضياع) هو تعريض امن الدولة للخطر.

ونود عرض مثال مهم هو مشكلة مياه الفرات الذي يعد مورداً مائياً مهماً جداً للقطر العراقي والسوري. ولكن المشكلة ان نهر الفرات الذي يمر في العراق وسوريا تقع منابعه في تركيا حيث يقطع نهر الفرات نحو (430) كيلو متراً داخل الاراضي التركية ثم يتجه نحو الجنوب الشرقي ليدخل الحدود العراقية بعد مسيرة (660) كيلومتراً داخل الاراضي السورية. يلتقي نهر الفرات مع نهر دجلة في العراق في منطقة القرنة بعد قطعة (1160) كيلومتراً من الحدود العراقية السورية.

تقطن حوض هذا النهر العديد من التجمعات البشرية وتنتشر فيه الكثير من التمركزات الصناعية والانشطة الزراعية وغيرها.

ولكن ما علاقة نهر الفرات بمشكلة امن الدولة في العراق؟

ان المشكلة هي في محاولات تركيا استخدام نهر الفرات كورقة، ضغط على الحكومة العراقية حيث انها وسعت مشاريعها المائية على هذا النهر وقامت ببناء (21) سداً، وتزمع ايضاً المباشرة بمشروع جنوب الاناضول الذي يشكل سد اتاتورك مركزه. ان هذا الاجراء من شأنه انقاص تدفق نهر الفرات من (30) الى (11) بليون متر مكعب علماً ان الحد الادنى لحاجة العراق من مياه هذا النهر يتجاوز هذا الرقم.

وهذا له نتائج خطرة جداً فهو يؤدي اولاً الى عمليات قطع لمياه نهر الفرات في المرحلة الاولى والتي تتطلب عملية ملء حوض تلك السدود كما انها تؤدي كنتيجة لاحقة الى نقص في حجم المياه الداخلة الى العراق، وهذا بالتالي سوف يؤدي الى الحاق الضرر بجميع نواحي الحياة التي ذكرناها والتي تعتمد على مياه نهر الفرات وكل هذا يؤدي بالتالي الى تعريض امن القطر للخطر.

ان مشكلة مياه نهر الفرات ليست المشكلة المائية الوحيدة التي يتعرض لها الوطن العربي، بل اننا نستطيع ان نقول بأن الوطن العربي يتعرض الآن الى ما يشبه حرب المياه، تقودها اسرائيل والتي تأخذ العديد من الصور والاشكال ومنها:

- مشكلة مياه الفرات، والتي تنفذها تركيا بتخطيط ودعم من اسرائيل.
- مشكلة سحب مياه نهر الاردن الى المستوطنات الاسرائيلية، حيث ان اسرائيل مع حلول عام (2000) واجهت نقصاً في المياه بنسبة (800) مليون متر مكعب. وسيصل نقص المياه في سوريا الى مليار متر مكعب نتيجة لإنخفاض مياه نهر الفرات فيما سيصل نقص المياه في الاردن الى (185) مليون متر مكعب ومصر ما بين (4) و (5) مليارات متر مكعب. وهذا لا يستبعد احتمال تجدد التوتر بين سوريا واسرائيل والاردن حول مياه نهر اليرموك. وهناك محاولات تقوم بها اسرائيل لحفر الآبار لإمتصاص المياه الجوفية من بعض مناطق سيناء المصرية.
- مشكلة تلويث ما تبقى من مياه نهر الاردن، فيما اصبح يعرف بحرب النفايات.
- مشكلة السدود المقامة بدعم اسرائيل في اثيوبيا وزائير.. وغيرها من منابع نهر النيل.

ان جميع هذه الصور تهدف الى خلق مشكلة المياه في الوطن العربي، وذلك تمهيداً لتقويض البيئة التحتية للاقطار العربية التي تتوقف عليها جميع الانشطة البشرية.

ان هذا الخطر الامني - البيئي متمثلاً بحرب المياه الذي يتعرض اليه الوطن العربي لا تتطلب مواجهته مواجهة فردية من جانب كل قطر عربي على حده، بل يجب مواجهته

- انشاء هيئة عليا للتخطيط القومي الشامل لجميع اقطار الوطن العربي وذلك لتنسيق جميع الجهود لحل المشاكل البيئية التي تعاني منها الاقطار العربية."
- تشريع القوانين اللازمة لحماية البيئة في الوطن العربي وعلى ان تكون هذه القوانين حازمة، وان تحاول معالجة مشاكل الامن البيئي في الوطن العربي ككل، مع الاخذ بالحسبان خصوصية كل قطر عربي.
- القيام بنشر الوعي الامني - البيئي لدى الجماهير العربية، وتوضيح الاخطار التي تترتب على الامن القومي العربي من جراء التلوث الذي تعانيه البيئة في الوطن العربي، وتوضيح دور الجهات المعادية للوطن العربي في هذا التلوث.
- التشجيع على دراسة هذه الظاهرة، وذلك من خلال تقديم الحفزات لتشجيع عمل البحوث والدراسات حولها.
- محاولة تحقيق التكامل العربي في مجال الاستفادة من الموارد الطبيعية الموجودة في الوطن العربي. فمثلاً ان القطر الذي تتوفر فيه المياه يحاول مساعدة الاقطار العربية المجاورة والتي قد تعاني من نقص في المياه، وهذا سيخلق وحدة مصير قوية.
- محاولة انشاء هيئات وجمعيات للحفاظ على الامن الاجتماعي في المجتمع العربي. وذلك من خلال دراسة ظاهرة الجريمة في الوطن العربي ودراسة اسسها، وكيفية التوصل الى حلول نشأتها من اجل الحفاظ على البيئة الاجتماعية العربية وصيانتها من عوامل التفسخ والانحلال.
- التشجيع على العودة الى القيم العربية الاصيلة والتقاليد الاسلامية، والتفكير الديمقراطي، وذلك من اجل الحفاظ على تماسك المجتمع وقوته.
- محاولة الحد من ظاهرة تلوث المصادر الطبيعية للثروة العربية،

والخروج بقرارات جماعية موحدة لهذا الغرض.

- تشريع القوانين التي تنص على الحفاظ على الوجه التراثي الاصيل للمدن العربية التاريخية والاستلهام منها وذلك للحفاظ على اصالة البيئة الحضرية العربية من التدهور والتخريب.